

إيران و«صديق الشدة»

◆ إنعام خرويبي

منذ توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب، والحديث يكاد لا يتوقف عن الآثار الاقتصادية الواعدة للحدث بين العالم وطهران. فالأخيرة تجذب نفسها بين الحفاظ على «الشراكات القديمة» مع دول كالصين وروسيا، وتمتين القبائل الاقتصادية والتجارية مع كتلة الدولتين، وبين خيار إعادة الزخم إلى العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية، وهو ما يراه بعض المحللون أشبه بـ «شراء سمس في بحر».

وفي العاشر من الشهر الحالي، قال محمد ناهوديان مدير مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني إن إيران في حاجة للوصول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الدولي في أقرب وقت ممكن، مضيفاً أن لندن يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في هذا الشأن في أعقاب رفع العقوبات.

وقال ناهوديان في كلمة في المعهد الملكي للخدمات المتحدة في لندن إن البنوك غير الأميركية يجب عدم تقييدها بأي نوع من التعاملات المصرفية مع البنوك الإيرانية. وأشار إلى أنه في كانون الثاني انتهت العقوبات الدولية ضد إيران، بما في ذلك القيود المصرفية بمقتضى اتفاق مع القوى العالمية وافقت بموجبه طهران على كبح برنامجها النووي، فيما العقوبات الأميركية التي تتضمن حظراً على التعاملات الدبلوماسية وتجميداً لمشاركة البنوك الأميركية في تمويل التجارة مع إيران لا تزال سارية، ما يدفع البنوك غير المتحالفة إلى تحذير الحذر في تعاملاتها مع إيران خشية أن تُتهم بمخالفة العقوبات القائمة.

لكن التصريح الأهم، في هذا السياق، جاء من «المرشد» السيد علي خامنئي عندما قال إن اقتصاد الجمهورية الإسلامية لم يستفد حتى الآن من الوفود الغربية التي زارت طهران لعدم التزامها بتعهداتها.

في المقابل، تواترت تقارير حول اقتراب شركتين صينيتين من التوصل لاتفاقيات قيمتها مليارات عدة من الدولارات مع إيران لبناء خط للقطارات السريعة وتطوير أسطولها للسفن التجارية في أعقاب رفع معظم العقوبات عن طهران، علماً أن الصين هي أكبر شريك تجاري لإيران، وقد اتفق الجانبان مؤخراً على مضاعفة التجارة الثنائية أكثر من عشر مرات لتصل إلى 600 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة.

بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران، وفي إطار سياستها لدعم حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط، تضع بكين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن سياستها لزيادة التجارة وفتح أسواق جديدة لشركاتها مع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. فكيف، وبحسب مجلة «فورين أفيرز»، هي الحليف الذي سيقع عليه الاختيار في حال وُضع الصينيون في مكان يضطرون فيه لاختيار حليف وحيد في المنطقة لأسباب تتراوح بين جيوسياسية وإستراتيجية واقتصادية. وتتنظر طهران، بدورها، إلى «حليفها الآسيوي» نظرة امتنان، وهو ما ظهر في تصريحات رسمية إيرانية وصفت الصين بـ «صديق الشدة». ومن بين الأدلة التي نوردتها على ذلك، هو ما صدرت إليه هيلاري كلينتون في مذكراتها للصادرة في كتاب عنوانه: «خيارات صعبة»، حول العلاقات التجارية الواسعة التي تملكها الصين مع طهران واعتمادها على النفط الإيراني لتلبية نموها السريع في الصناعة، كأحد أبرز أسباب تسليحها حيال الحزمة النووية الإيرانية في مجلس الأمن الدولي، حيث تقول وزير الخارجية الأميركية السابقة، والمرشحة الحالية للرئاسة في الولايات المتحدة، غداً جهودها لتشديد العقوبات على الجمهورية الإسلامية: «كانت الصين تعترض على بنود رئيسية في مسودة قرار العقوبات، لا سيما ما يتعلق بتدابير مجدية على الصعيد الحرك المالي والمصرفي المتعلق بمباشرة بنشاطات إيران النووية غير المشروعة». ويُلاحظ المرءون أنه، ومنذ تسلم الرئيس الحالي شى جين بينغ مقاليد السلطة في بكين قبل نحو عامين، ما انكفأ الرئيس الصيني يروج لبرنامج «حزام واحد، طريق واحد» للاستثمار في السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والبنية التحتية الحيوية الأخرى في جميع أنحاء أوراسيا، من وسط الصين إلى ساحل المحيط الأطلسي في أوروبا الغربية، مروراً بوسط آسيا وإيران ودول أخرى في الشرق الأوسط، كما تملك الصين احتياطيات من النقد الأجنبي تتجاوز ثلاثة تريليونات دولار، أوضح الرئيس الصيني أنه مستعد لإنفاقها على مشروعه «حزام واحد، طريق واحد».

تجد التوقعات بعودة إيران سريعاً إلى سابق عهدها في الأسواق العالمية والاقتصاد الدولي بعد «اتفاق فيينا»، من يخالفها، ويذكر أحد التقارير الصادرة عن الشركة العربية للاستثمارات البترولية «بيكويرب»، أن طموحات طهران لاستعادة قدراتها الكاملة لتصدير النفط بعد رفع الحظر الاقتصادي الغربي عنها سيستغرق سنوات عدة وليس أشهراً على الأرجح. وعلى هذا الأساس، حظيت زيارة الرئيس الصيني إلى طهران، كأول رئيس يزور إيران منذ رفع العقوبات الدولية، باهتمام بالغ، حيث أعدت وكالة «شينخوا» الصينية تقريراً بعنوان «الشرق الأوسط يتطلع إلى الصين من أجل التنمية والفرص»، وأبرزت مجلة «نيوزويك» خطط طهران وبكين لتوسيع العلاقات وتعزيز التجارة. ويتوزأ ذلك مع بروز توجهات صينية تحيد عن النهج التقليدي الأكثر حذراً في القضايا الدولية نحو انخراط أكبر ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن على المستوى السياسي أيضاً. وعلى كلا المستويين، ستبقى العلاقات السياسية الاقتصادية بين طهران وبكين مثيرة حتى لإشعار آخر، لا سيما أن مناخ إنعام الثقة ما زال يخيم على ضفتي العلاقات الإيرانية - الغربية.

باسيل: هناك تعطيل ميثاقى لرئاسة الجمهورية

رأى رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسيل: «أن بعض السياسيين يعطلون المشاريع القطاعية الإنتاجية فقط لأن التيار هو من يقدمها، وتشمل سودوا للمياه ومعامل للكهرباء وسجورا، ومعامل للغاز، وهذه ليست مشاريع للتيار فقط، بل هي لكل اللبنانيين، لذا هكذا تهرز ثرواتها الطبيعية في لبنان». وخلال افتتاح المؤتمر التنظيمي الأول للتيار، قال باسيل: «أن ما يتطلب منا حراكاً شعبياً سريعاً هو أزمة التفجيرات، وليس صحيحاً أن الحكومة جميعها تتحمل مسؤولية هذه الأزمة، بل هناك مجلس للإنماء والإعمار ووزير للبيئة وغيرهما، ونحن لم نتوان ولم نتأخر يوماً عن تقديم أي حل أو أي طرح للمطرو أو غيره، ونحن اليوم من نعطي مهلة للحكومة لحل هذه الأزمة»، لافتاً إلى أنه «كما أن هناك نصائباً نيابياً لرئاسة الجمهورية هناك نصائب شعبي في الشارع».

وأضاف: «إننا أمام أول الاستحقاقات السياسية وهي الانتخابات البلدية»، مشيراً إلى أن «لكل قضاء وبلدة خصوصية ولا نريد للعمل السياسي الإنمائي للتيار، أن يحل كل المشاكل المحلية، لكننا لا نريد أيضاً التزامات باسم التيار دون الرجوع إلى قرار القيادة المركزية عليه».

ولفت باسيل إلى «وجود تعطيل ميثاقى لرئاسة الجمهورية، ونحن من نختار رئيساً للجمهورية ولا أحد يختاره عنا، وليس نحن كتيار فقط، بل كل اللبنانيين؛ ونحن أيضاً ندعوا لأن يختار كل اللبنانيين الرئيس».

البناء

خفايا

استغربت أو ساط
سياسية توقع الرئيس
سعد الحريري إنجاز
الاستحقاق الرئاسي
في شهر نيسان المقبل
قبل أن يتم حسم
موضوع المرشحين،
لافتة إلى غياب
الاتصالات على هذا
الصعيد، لا سيما بين
«التيار الوطني الحر»
و«تيار المستقبل»
المتمسك بموقفه من
الانتخابات الرئاسية
بالتوازي مع حملته
المتواصلة على حزب
الله وتعتيد «الإرهاب»
تماشياً مع الحرب
التي تشنها السعودية
على الحزب وجرت
إليها أيضاً دول مجلس
التعاون الخليجي ثم
جامعة الدول العربية.

داعش يهدد لبنان من الرقة ومصدر مقرب من قيادة المقاومة يردّ

◆ روزانا رمال

توازياً مع التعقيدات التي يعيشها لبنان المرشح للانفجار في أي لحظة كما إلى الانفراج، في ما يخص الملف الرئاسي والخليجي والجامعة العربية. وهنا لا يخفى على جزء كبير من اللبنانيين اعتبارهم أن السعودية مع «إسرائيل» هي المغذي الرئيسي لهذه الحركات التنظيمية؛ وبالتالي فإن أي تحرك يباد سعودي تتوخى الفوضى في البلاد وخط الأوراق بشكل مباشر، خصوصاً أن الترتيحات تشير إلى مخاطر فوضى قد تجعل من موقع الحكومة بخطير جراء الملفات الداخلية العالقة التي حركت الشارع مجدداً والتفجيرات أبرزها. الرئيس الأميركي باراك أوباما تحدث لمجلة اتلانتيك الأميركية ضمن ما نشرته تحت عنوان «عقيدة أوباما» عن أن بعض دول الخليج وتحديداً السعودية هي المغذي الأساسي لداعش منذ أيام، ما دفع منسوب القلق في لبنان عن اعتبار المسألة مرتبطة بمسلسل من الاستهدافات المتتالية من السعودية في البلاد.

مصدر مقرب من قيادة المقاومة يردّ عبر «البناء» عن تهديد جهادي داعش للبنان فيقول «إن قراءة أي تهديد من زاوية عملية لقوى تحترم مسؤولياتها هي أخذة بجديّة واتخاذ الترتيبات المناسبة للتعاظمي معه دون أن يعني ذلك اعتباره تهديداً جديداً، فالحرب مع داعش تستمرّ وتمتدّ منذ وقت طويل وعلى أكثر من جهة وما «يستطيع» فإنه يقوم به دون الحاجة للتهديد، لأن التهديد يفقده عنصر المفاجأة، وقيمته دائماً سياسية وليست عملانية، وأقوى التهديدات تلك التي تأتي من جهة لا تناصب العداء لجهة أخرى، بأنها ستتقلب عليها أو من جهة لا تعبر عن خصومتها عسكرياً، بأنها

بري يلتقي وفداً إيرانياً وبوبير وحمدان

الريشيري: ندعم كل التيارات المقاومة التي تتصدى للإرهاب والتطرف في شتى أنحاء العالم



بري مجتمعاً إلى الوفد الإيراني

أضاف: «في ما يتعلق بما سمعناه في الجامعة العربية ونحن نقول لأهلنا العرب وللجميع إن هذه المقاومة اللبنانية، هذه المقاومة الوطنية اللبنانية العربية الإسلامية التي قاومت وستقاوم ولن نقاوم إلا العدو الإسرائيلي، يجب أن تكرم وأن تكون موضع ترحيب من أجل أن تقضي ونواجه الاطماع الإسرائيلية. هذه المقاومة ليست إرهابية، بل هي مقاومة مناضلين ومقاومين من أبناء

لبنان ، خصوصاً أن هناك الكثير ممن يحاول إدخال لبنان في أتون الفتنة. لذلك ندعو الجميع إلى أن يستمعوا لدولته في كل ما يقوله وأن يتعاونوا معه من أجل أن نضمن ونحفظ، ولا فإننا معرضون لكثير من الأخطار سواء كانت في الإرهابيين الذي يقوم جيشنا اللبناني بالنصدي لهم يوماً ويحقق الإنجازات والذي علينا جميعاً أن نكون معه، أو المؤمرات التي تطبخ في مطابخ العدو الإسرائيلي».

أكد أن الهجمة عليه تعكس مستوى الضل الذي بلغته حروب السعودية في المنطقة

حزب الله: إذا ظنت «إسرائيل» أن القرار العربي المشبوه سيمكنها من تغيير المعادلات فالمقاومة حاضرة لتصنع لها أكبر من هزيمة تموز

إسرائيلي محتمل على لبنان». وأكد أن «النظام السعودي ما كان في يوم من الأيام إلى جانب المقاومة، فهو لم يدعها لا سلاح ولا مال ولا موقوف، ولم يكن في يوم من الأيام في خندقها، بل كان هناك معركة سعودية من طرف واحد على المقاومة بشكل حرب غير علنية، ولكن الجديد اليوم هو أن المعركة أصبحت علنية، فلم يتغير علينا شيء، وأن قرارات السعودية لم تضرنا بشيء، ولم تخسرنا صديقاً ولا حليفاً ولا داعماً، بل إنهم هم الذين خسروا شرك الوفاق إلى جانب المقاومة، كما خسروا دورهم ومكانتهم المزيقة، بعدما كانوا يقدمون أنفسهم ملكة خير، وأنهم لا يريدون للبنانيين إلا الخير، فإين هو خير السعودية اليوم عندما تحرض اللبنانيين على بعضهم البعض، أو عندما تتعاقب وتذل وتنسيء لكرامة اللبنانيين جميعاً».

كما أكد أن «المقاومة اليوم في ذروة قوتها، وإذا ظنت إسرائيل أن القرار العربي المشبوه بتصنيف حزب الله على أنه لوائح الإرهاب يشرع لها الأبواب لتغيير المعادلات، فإن المقاومة حاضرة ومستعدة في كل يوم لتصنع لها هزيمة أكبر من هزيمة تموز عام 2006، فحربنا في سورية زادتنا قوة وسلاحاً وخبرة، وهذا هو الذي يردع إسرائيل من أن تشن أي عدوان جديد على لبنان، وليس قرارات أو ضغوطات عربية كانت هي التي تردع إسرائيل وقد خسرتها اليوم، ونحن لم ننس أنهم اجتمعوا جميعاً عام 1996 في شرم الشيخ مع أميركا علينا، وأعطوا إسرائيل الضوء الأخضر للقضاء على المقاومة، فهذه ليست أول مرة يجربون فيها، ولكنهم بالتأكيد لن يراكموا إلا الخيبة والفشل، لأن هذه المقاومة قدرها أن تتصمر وستنتصر».



قاووق متحدتاً في صريفا

بلدنا ووحدته ومنعته التي توفرها اليوم معاملة الجيش والشعب والمقاومة، والتي تحولت إلى مظلة الحماية في وجه العدوان الإسرائيلي والتكفيري». وقال نائب رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» الشيخ نبيه قاووق، بدوره، أن «النظام السعودي بات يشكل خطراً ليس على منطقة حروب أو طائفة فحسب، بل على شعوب المنطقة وشعبه ومقاومته، وبات يشكل خطراً على لبنان يتلاقى مع الهجمة الداعشية التحريضية ضد النسيج الوطني وضد الجيش، ففي الوقت الذي كان جنود جيشنا يتحصنون لـ«داعش» على أرضنا اللبنانية المحتلة، ويدمرن مواقع المحتلين ويقدمون للضحايا، كان التحريض يصدر عن وزير الخارجية السعودية إلى حد التدخل في عمل القضاء العسكري، ويؤكده تحريض داعشي، يتراقم مع بيان بعض وزراء الخارجية العرب، وذلك لاستهداف

والجانب الديني وشخصيات وفعاليات وحشد من الأمالي. واعتبر قاووق «إننا اليوم وبعد القرارات العدائية السعودية بحق لبنان، نستطيع وبكل ثقة أن نعلن النظام السعودي كياناً إرهابياً يعتدي على لبنان وجيشه وشعبه ومقاومته، فهو يعتدي على الجيش عندما يعاقبه ويشكك بالهوية الوطنية له، وعندما يدفعه ليصطدم بالمقاومة، ويعتدي على شعب لبنان عندما يسبّه إلى كرامته، ويعتدي على المقاومة عندما يتأمر ويحرض عليها سياسياً وإعلامياً واقتصادياً، وعندما يحرض إسرائيل على حرب جديدة ضد لبنان والمقاومة. وإن السعودية في العراق 2006 كانت شريكة لإسرائيل بقرار الحرب، ولكننا سنتنا عن ذلك بالرغم من أننا ما نسيينا، وهي اليوم في العام 2016 بقراراتها توجه رسالة تشجيع وتحريض لإسرائيل من أجل شن حرب جديدة، وبالتالي فإن النظام السعودي يتحمل مسؤولية أي عدوان



ردع متحدتاً في خربة سلم

وأمنه في المنطقة، وهو لا يقاوم من أجل غيره، وإنما يوظف كل الآخرين وخصوصاً الصغار والمتصغرين ليجدوا مصالحه وأمنه، ونحن الذين نعرف العدو الإسرائيلي وحجم قدراته واستعداداته، فهو حتى الآن لم يمتلك بعد القدرات التي تجعله حاضراً الخوض حرب ضدنا في لبنان، ونقول ذلك بملء الثقة، لأن الإسرائيلي وهو يحضر ويقوم بالمناورات شبه الموسمية، ويجهبز ويتلقى الدعم السياسي والإعلامي والاقتصادي والأمني والعسكري، يعرف أنه لن يتمكن من شن حرب على لبنان».

فضل الله

واعتبر عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله، أن «الهجمة السعودية على المقاومة من بوابة ما صدر عن وزراء خارجية بعض الدول العربية والمتماهي مع التوصيات الإسرائيلية، تعكس مستوى الفشل الذي بلغته حروب